الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا

د. حادي إبراهيم

جامعة الجزائر 03

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية، وذلك من خلال دراسة مدى نشاط وتطور الدبلوماسية الجزائرية وكيف تعاملت مع مختلف الأحداث التطورات التي شـهدتها ليبيا منذ المحطات الأولى للأزمة مرورا بسـقوط نظام معمر القذافي إلى العمل من أجل إعادة بناء الدولة الليبية.

لقد تبنت السياسة الخارجية الجزائرية جملة من المبادئ والركائز والتي ظلت وإلى حد كبير وفية وملتزمة بها منذ الاسـتقلال، خاصـة تلك المتعلقة برفض كل أشـكال التدخل الخارجي في الشـؤون الداخلية للدول موقنة بأن هذه التدخلات خاصـــة في فترة النزاعات والحروب إنما تزيد من تعقيدات هذه الأزمات ولا تبحث عن الحلول، وقد شكلت الأزمة الليبية ومنذ بداياتها الأولى تأكيدا آخر لمواقف السياسة الخارجية الجزائرية والتي دعت إلى ضـرورة الاحتكام إلى الطرق السلمية في حل هذه الأزمة وقد دعت في أكثر من مرة على أن حل الأزمة الليبية لن يكون إلا عن طريق الليبيين أنفسهم، وبذلك كان رفضها للتدخل الدولي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: السـياسـة الخارجية، ليبيا، التهديدات الأمنية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

This study attempts to shed light on the fixed and variable Algerian foreign policy towards the Libyan crisis by examining the activity and development of Algerian diplomacy and how it dealt with the various events and developments in Libya since the first stations of the crisis and the fall of Muammar Gaddafi's regime to work for the reconstruction of the state.

The Algerian foreign policy has adopted a set of principles and pillars that have been largely faithful and committed since independence, especially those related to the rejection of all forms of external interference in the internal affairs of countries. These interventions, especially in times of conflict and wars, increase the complexity of these crises and do not seek The Libyan crisis, since its early beginnings, has been another confirmation of the positions of the Algerian foreign policy, which called for the need to resort to peaceful means in resolving this crisis and has called on more than once that the solution of the Libyan crisis will be only by the Libyans themselves, International intervention in Libya.

Key words: Foreign Policy, Libya, Security threats, Organized crime, Terrorism, Illegal immigration

مقدمة:

تعتبر الجزائر بمقوماتها الإسـتراتيجية فاعلا إقليما مهما نظرا للدور الكبير الذي تلعبه داخل محيطها الإقليمي وحتى الدولي، وهو ما أثبتته السـياسـة الخارجية الجزائرية في العديد من المرات أين عملت وبجهد وبنشـاط على لعب دور ريادي في حل القضـايا الإقليمية، حيث شـهدت دول جوار الجزائر أزمات وصـراعات داخلية شـكلت بيئة من التهديدات الأمنية على كل المنطقة، ولقد شـكلت الحالة الليبية نموذجا آخر من نشـاط

الدبلوماسية الجزائرية في محاولة ايجاد الحلول السلمية للأزمات حيث أنه ومنذ بداية الأزمة الليبية سعت الجزائر إلى محاولة تطويق الأزمة وحصر تهديداتها مناهضة بذلك التدخلات الخارجية التي تزيد من تعقيدات الأزمة، معتمدة في ذلك على جملة من العوامل والمقومات التي استخدمتها السياسة الخارجية لإيجاد حل توافقي يرضي جميع أطراف ليبيا.

وانطلاقا من ذلك نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تعاملت الجزائر مع الأزمة الليبية؟، وما هي محددات الدور الجزائري في الأزمة؟.

كما تقتضي الدراسة طرح الفرضية الرئيسية التالية:

لقد لعبت الجزائر دورا بارزا في محاولة حل الأزمة الليبية انطلاقا من جملة المبادئ التي تتبناها السياسة الخارجية الجزائرية من أجل الحفاظ على أمنها الوطني.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج دراسة حالة من خلال تسليط الضوء على الحالة الليبية وكيف تعاملت معها الجزائر، من خلال دراسة وتتبع أهم التطورات التي صاحبت الأزمة الليبية ودور السياسة الخارجية الجزائرية في محاولة تطويق الأزمة وإيجاد الحلول السلمية لها.

خطة الدراسة:

مقدمة.

المبحث الأول: التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني: الأزمة الليبية: دراسة في النشأة والتطور والمخرجات.

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية بين المصالح الإستراتيجية والتهديدات الأمنية.

خاتمة.

المبحث الأول: التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية.

تعبر التوجهات الكبرى لأية دولة عن المصالح الإستراتيجية الكبرى التي تهدف الدولة إلى الحفاظ عليها وحمايتها، وغالبا ما ترتبط هذه التوجهات الكبرى بقضايا السيادة، والأمن، ووحدة التراب الوطني، وحماية الأشخاص والممتلكات، والهوية الوطنية أي كل ما يعبر ويضمن بقاء الدولة واستمرارها بمفهومه الشامل[1].

ولقد عملت الجزائر على ضمان هذه المصالح حيث سخرت كل إمكانياتها المادية والمعنوية من اجل الحفاظ على بقاء الدولة واستمرارها، متبنية بذلك جملة من مبادئ المستوحاة من مبادئ ثورة نوفمبر المجيدة وجعلت منها مبادئ لسياستها الخارجية والتي ظلت وفية لها طلية الوقت، كما كانت معبرة عن سمة السياسة الخارجية الجزائرية في المحافل الدولية والتي ارتكزت على مجموعة من المبادئ نذكر منها[2]:

- ✓ مبدأ حسن الجوار الإيجابي القائم على المساهمة في مساعي إنهاء النزاعات الإقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي الجهوي.
- ✓ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- ✓ مبدأ عدم المساس بالحدود واحترام السلامة الترابية للدول.
- ✓ حل الأزمات والصراعات بالطرق السلمية.

أن المتتبع لتطور السياسة الخارجية الجزائرية يلاحظ جليا أن السياسة الخارجية الجزائرية ظلت ثابتة على مبادئها القائمة على أساس الاحترام المتبادل بين الشعوب ونبذ العنف والتدخلات الخارجية والتي جسدتها المقاربات الجزائرية التي تبنتها الجزائر في حل الأزمات التي مرت بها دول الجوار على غرار مالي وليبيا حاليا، والتي كانت دائما تدعو من خلالها إلى الحلول السلمية.

إن المقاربات الجزائرية المكونة للسياسة الخارجية لها ارتباط وثيق مع الاستراتيجيات المكونة للسيادة الوطنية والتي تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم على دور المؤسسة العسكرية الممثلة في الجيش الشعبي الوطني كمنظم للطاقة الدفاعية الوطنية، وهو ما يجعل من الأمن الوطني من أكبر المقاصد التي تسعى الدولة الجزائرية إلى حمايتها وبقاء استمرارها.

المبحث الثاني: الأزمة الليبية: دراسة في النشأة والتطور والمخرجات.

قبل التطرق إلى الأزمة الليبية سنحاول أولا تسليط الضوء على جيوسياسية ليبيا من أجل فهم الصراع داخلها.

المطلب الأول: ليبيا : دراسة جيوسياسية.

تعتبر ليبيا من بين دول شمال أفريقيا والمطلة على البحر الأبيض المتوسط كما تشترك في حدودها مع عدة دول منها العربية والأفريقية، حيث يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب كل من تشاد والنيجر، أما من الغرب فتحدها الجزائر ومن الشمال الشرقي تونس، وتبلغ مساحتها حوالي 1.759540 كم^2 ، ويبلغ عدد سكانها حوالي ست ملايين نسمة ويعتبر الإسلام الدين الرسمي والأول في البلاد.

أما بالنسبة للتركيبة المجتمعية داخل ليبيا فإنها تتميز بطابعها القبلي حيث تشكل القبيلة من أهم المكونات الرئيسية التي يبنى عليها النظام الاجتماعي في ليبيا كما تعبر عن وعاءات تحتل مكانة كبيرة داخل الولاءات الوطنية، وقد شكلت ت هذه القبائل نمطا رئيسا من أنماط العيش بالنسبة للمواطن الليبي، الذي أصبح يجد في هذه القبيلة الملجأ الذي يوفر له الحماية والأمن والرزق، ويمثل زعيم القبيلة القائد الذي يمتثل إليه بقية أعضاء القبيلة، ويوجد حوالي 140 قبيلة موزعة عبر الفضاء الجغرافي الليبي الواسع منها 97 % عربية أما الباقي فهي من مختلف الأجناس البربرية.

لقد شكلت القبيلة في ليبيا تحديا كبيرا للدولة في حد ذاتها حيث أن الفرد الليبي يحس بانتمائه وولاءه لقبيلته أكثر من ولاءه للدولة، وهو ما وقف دائما أمام تحقيق مبدأ المواطنة وبناء مؤسسات دستورية تخضع لها جميع المكونات الاجتماعية المشكلة للدولة في ليبيا.

أما من الناحية الاقتصادية تعبر ليبيا من الدول النفطية التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير وشبه تام على قطاع المحروقات ، وهو ما جعل الوضعية الاقتصادية والتنموية مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات على غرار باقي الدول النفطية، هذا الارتباط شكل عائقا كبيرا أمام تحقيق ليبيا للتنمية المستدامة لشعبها خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد لاسيما في فترة الثمانينات أين شهد السوق النفطي العديد من الأزمات التي أدت إلى إنهيار أسعاره وهو ما أثر سلبا على عائدات البلدان الرعية، مما نتج عنه العديد من المشاكل الاقتصادية التي عانت منها ليبيا ولا تزال إلى حد الآن.

ومن الناحية السياسية شكل شخص معمر القذافي معلما بارزا داخل النظام السياسي الليبي بل استطاع أن يستحوذ ويسيطر على كل مداخل الحياة السياسية في ليبيا ذلك منذ الإطاحة بحكم محمد إدريس السنوسي في الفاتح من سبتمبر 1969 من طرف مجموعة الضباط الأحرار بقيادة معمر القذافي، وقد شكلت القبائل الموالية لمعمر القذافي القوة الضاربة والمهيمنة على توزيع الريوع داخل البلاد، في ظل غياب تام لمؤسسات الدولة الدستورية، وهو ما شكل دائما بيئة من الفوضى وعدم الرضا من قبل القبائل الأخرى التي كانت تعاني من التهميش الاقتصادي والسياسي والحرمان الاجتماعي.

وقد جسد معمر القذافي نظام حكم الجماهرية بعد ما أطاح بالنظام الملكي للسنوسي، ويتمثل نظام الجماهرية في سلطة الشعب وحكم الجماهير عن طريق المؤتمرات الشعبية التي تتولى اللجان الشعبية تنفيذ قراراتها.

خريطة تمثل توزيع القبائل داخل ليبيا

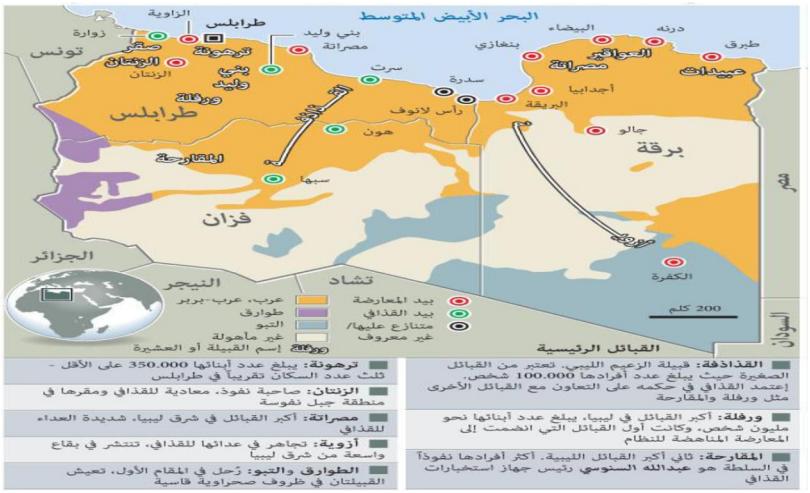

المصدر: google image

المطلب الثاني: نشأة الأزمة الليبية.

إن الأزمة الليبية لم تكن آنية ولا وليدة ظروف شهدتها البلاد سنة 2011، وإنما كانت نتيجة امتداد لجملة من الأوضاع التي كانت سائدة في ليبيا منذ سنوات خلت ترجمته حالة الغياب المؤسساتي داخل النظام السياسي إضافة إلى افتقار الدولة إلى أية مؤشرات تنموية واقتصادية تعكس فعلا حجم الإمكانات والمؤهلات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تمتلكها ليبيا، وهو ما أدى إلى حالة عدم الرضا من طرف الفرد الليبي على نظام معمر القذافي، وهو ما جعل النظام السياسي بقيادة القذافي يجري بعض الإصلاحات داخل الدولة خاصة بعد 2004، حيث حاول إجراء بعض التعديلات والتوجه نوعا ما نحو النظام الاقتصادي الحر الليبرالي، إلا أنه وجد معارضة كبيرة من بعض القوى الداخلية إلي رفضت النهج الليبرالي وهو ما أدى إلى فشل هذه الإصلاحات[3].

إن فشل هذه الإصلاحات أدى إلى المزيد من التدهور السياسي والاقتصادي داخل ليبيا تزايد معه حجم المعارضة وعدم الرضا داخل المجتمع الليبي، ومع بداية 2011 أين شهدت البيئة الإقليمية لليبيا موجة من الثورات الشعبية التي نادت بالديمقراطية وحرية التعبير انتهت إلى الإطاحة بأنظمتها المتسلطة التي دامت في الحكم فترات زمنية طويلة خاصة تلك التي وقعت في تونس وبعدها مصر إن نجاح هذه الثورات في إسقاط

الأنظمة الحاكمة جعلت منها تجربة يقتدى بها من طرف الليبيين الذين حاولوا تكرار التجربة في ليبيا والقيام ضد نظام القذافي.

أن نجاح الثورة في تونس و مصر كان له الأثر الكبير على ليبيا خاصة في ظل الموقع الجغرافي لها الواقع بين هذين الدولتين، وهو ما حدث بالفعل بعد أربعة أيام فقط من سقوط نظام مبارك في مصر، ففي الخامس عشر من فبراير 2011، طالبت مجموعة من الشخصيات والفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية بتنحي الزعيم الليبي "معمر القذافي"، مؤكدين حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه في مظاهرات سلمية، وقد بدأت الاحتجاجات بمدينة بنغازي وقد قامت هذه الاحتجاجات باستعمال المنتديات وبرامج التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت وذلك من أجل زيادة التعبئة الاجتماعية وحشد المزيد من الجماهير ضد معمر القذافي والمطالبة بإسقاطه، كما لعبت القنوات الفضائية دورا في تأجيج هذه الاحتجاجات التي بدأت تعمر كامل التراب الليبي[4].

لقد بدأت الاحتجاجات في ليبيا بطابعها السلمي في شكل مظاهرات شعبية غير أن طبيعة النظام والدولة في ليبيا القائم على نظام القبيلة والعشائر في ظل غياب شبه تام للمؤسسات الدستورية والقانونية والأجهزة الأمنية دفع بهذه الاحتجاجات نحو مسار العنف والاقتتال بين معارضي معمر القذافي ومؤيديه، وفي هذه المرحلة لعبت العصبية والانتماءات القبلية دورا كبيرا في الصراع حيث أن القبائل الموالية للقذافي اصطفت من وراءه وعائلته في مواجهة القبائل المعارضة وهو ما أدخل ليبيا في حرب دامية وحالة من الفوضى والانفلات الأمني الكبير الذي شكل تهديدا على أمن الأفراد في ليبيا وحتى على المستوى الإقليمي لها وهو ما عجل من التدخلات الخارجية في ليبيا، إذ أن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا، سرعان ما أثار انشغال المجموعة الدولية مما جعل مجلس الأمن في 26 فبراير 2011 يتبنى القرار " 1970" الذي يقضي بفرض الحظر العسكري والاقتصادي على النظام الليبي عقبه في ذلك في 02 مارس 2011 قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية ليبيا داخل الجامعة، تلاه إعلان محكمة الجنايات الدولية في 03 مارس 2011 إجراء تحقيق في ارتكاب معمر القذافي جرائم ضد الإنسانية لتصدر بعد ذلك مذكرة توقيف في حقه في 27 جوان 2011[5]، وقد بدأت العمليات العسكرية في ليبيا في 19 مارس 2011 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحت راية حلف الشمال الأطلسي (**NATO**) تنفيذا للقرار الأممي 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011.

تسارعت الأحداث وتطورت الأزمة وزادت حدة ودموية خاصة بعد التدخل الخارجي كطرف في الصراع في ليبيا ضد نظام معمر القذافي الذي وجد نفسه مضطرا إلى هروب والإخفاء بعد الخسائر الكبيرة الذي تعرض لها من وراء قوات التحالف الدولي فتمت مطاردته إلى مدينة سرت مسقط رأس القذافي إلى أن تم القبض عليه بتاريخ 20 أكتوبر 2011 ومعه إبنه المعتصم ليلقى مصرعه بعد ذلك على يد معارضيه، وبهذا تدخل ليبيا مرحلة جديدة من الصراع والفوضى واللاأمن مجسدة حالة من الفشل الدولاتي التي أصبحت تعيشه ليبيا اليوم في ظل غياب مؤسسات الدولة وسلطة حاكمة تمارس سلطتها على كامل التراب الليبي.

المطلب الثالث: مخرجات الأزمة الليبية.

تعتبر الأزمة الليبية من أكثر حالات ما أصبح يعرف بالربيع العربي الذي شهدتها بعض الدول العربية دموية واقتتالا ما خلف أعداد هائلة من القتلى ناهيك عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي أصبح يعيشها الشعب الليبي حاليا من وراء فشل الدولة، الذي ساهمت فيه العديد من العوامل ساء تلك الداخلية المتعلقة بطبيعة النظام السياسي الليبي في حد ذاته أو المتعلقة بالعوامل الخارجية التي جسدت في التدخلات الخارجية كطرف في صراع داخل ليبيا متحالفة مع المعارضة ضد نظام القذافي.

إن فشل الدولة في ليبيا وتفاقم حالة الفوضى الأمنية داخلها جعل منها بيئة منتجة ومصدرة لعديد التهديدات الأمنية التي أصبحت تهدد الأمن على المستوين الداخلي والخارجي، حيث أصبحت ليبيا اليوم تشكل بيئة تتفاقم فيها العديد من المخاطر والأزمات المهددة للأمن في المنطقة على سيما على محيطها الإقليمي، خاصة في ظل كل ما كان يمثله معمر القذافي من وزن على العديد من القبائل والجماعات داخل وخارج ليبيا ومن هذه المخاطر نذكر:

1/ ظاهرة الإرهاب:

إن فشل الدولة في ليبيا جعلها تعيش حالة من إنعدام للمؤسسات الأمنية والعسكرية وهو الأمر الذي جعلها مفتوحة أمام الجماعات المتطرفة التي وجدت في ليبيا بيئة مناسبة لنشاطاتها الإرهابية سواء داخل ليبيا أو حتى خارجها مثل ما حدث في تغنترين بالجزائر، كما شكلت ليبيا بيئة جاذبة لتنظيم داعش الذي وجد فيها منطقة ارتكاز ينطلق منها ويفر إليها خلال عملياته الإرهابية، وهو ما شكل تهديدا على الأمن الإقليمي لدول جوار ليبيا، الأمر الذي زاد من التعقيدات الأمنية في المنطقة وانتقال هذا الخطر إلى الدول المجاورة التي أصبحت تعيش حالة من عدم الاستقرار الناتج عن تدفق الإرهابيين إلى دولها والقيام بعمليات إرهابية على أراضيها[6]

كما شكل سقوط نظام معمر القذافي أثرا على المنطقة خاصة في ظل كمية الأسلحة التي كانت منتشرة بين مختلف القبائل في عهده وهو ما شكل تهديدا أمنيا على المنطقة بكاملها، حيث تحولت إلى خزان كبير للأسلحة تتداوله الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة.

2/ الجريمة المنظمة.

إن بيئة الفشل الدولاتي التي تعيشه ليبيا أدى إلى تفاقم ظاهرة الجريمة المنظمة التي أصبحت تهدد بشكل مباشر أمن واستقرار البلدان المجاورة خاصة في ظل ضعف الرقابة الأمنية على الحدود مع ليبيا الناتج عن عدم قدرة الدول المجاورة خاصة دول الساحل في مراقبة حدودها مع ليبيا نظرا لطول الحدود، وهو ما سهل عمل الجماعات الناشطة في هذا المجال التي تحترف نشاطات المخذرات وتبييض الأموال والاتجار بالبشر...وغيرها.

3/ الهجرة غير الشرعية.

شكلت بيئة عدم الاستقرار والصراع داخل ليبيا إلى تحول ليبيا إلى بيئة طاردة نشطت من خلالها عمليات الهجرة غير الشرعية التي شكلت تأثيرا سلبيا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل الدول المستقبلة

خاصـــة فرنســا وايطاليا نظرا للقرب الجغرافي من ليبيا، كما مثلت ليبيا منطقة عبور كبيرة للمهاجرين الأفارقة المتوجهون نحو أوروبا بحثا عن الاســـتقرار والأمن وهروبا من ويلات الحروب والصـــراعات الدامية التي تشـــهدها المنطقة، إضـــافة إلى كل ما تحمله هذه الهجرات من أخطار الأمراض المتنقلة والأوبئة للدول المستقبلة زيادة على ذلك ظاهرة إنتشار الجرائم والإخصاب وتجارة المخذرات التي يحملها المهاجرون معهم[7].

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية.

تشـكل الجزائر أحد القوى الإقليمية التي لها وزن داخل المحيط الإقليمي لليبيا ولها حدود مباشـرة معها ، كما أدركت الجزائر بأن الأزمات التي تشـــهدها دول الجوار تعتبر مصـــدرا للتهديدات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري، خاصـــة ف فيفي ظل كل ما توفره هذه البيئة غير المســـتقرة من جو مناســـب لتنامي مختلف الأخطار والتهديدات سـواء تلك الصـلبة المتمثلة في التهديدات الإرهابية والجماعات المسـلحة، أو تهديدات الجريمة المنظمة والهجرة غي الشرعية.

لقد جسـدت المقاربة الجزائرية حول الأزمة الليبية تفعيلا واضـحا للمبادئ التي تبنى عليها السـياسـة الخارجية الجزائرية والتي ظلت الجزائر وفية لها منذ قيام الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاسـتقلال، والتي تعاملت بها مع مختلف القضايا الدولية والإقليمية القائمة في مجملها على مبدأين أساسيين هما:

- ✓ عدم التدخل الخارجي في شؤون الدول التي تشهد حالة من الصراع أو الأزمة .
- ✓ رفض اســـتخدام القوة في حل الأزمات والاحتكام إلى الحلول الســـلمية المبنية على الحوار والتشاور بين مختلف الأطراف.

إن هذه المبادئ شكلت الركيزة الأساسية التي بنيت عليها المقاربة الجزائرية لحل الأزمة في ليبيا، حيث سعت الجزائر ومنذ اندلاع الأزمة إلى محاولة ايجاد حل سلمي يحول دون دخول ليبيا في نفق الصراعات والفوضى الأمنية، ومن ثمة إلى التدخل الخارجي الذي لا يزيد إلا تعقيدا للأزمة ولا يجد الحلول، وهي المقاربة التي تشـاركت فيها الجزائر مع الاتحاد الأفريقي حول الأزمة الليبية، وفي هذا الشـأن عبر الوزير المنتدب المكلف بالشـــؤون الأفريقية المغاربية " عبد القادر مســـاهل " بقوله: " **خارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الأفريقي للخروج من الأزمة في ليبيا تتضـــمن آلية لمراقبة وقف إطلاق النار...وهو الاقتراح الذي من شـــأنه منح قيمة إضـافية خاصـة وأنه لا توجد خلافات على المسـتوى الدولي حول ضـرورة وقف إطلاق النار، فقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 يدعو إلى وقف إطلاق النار**"[8].

ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الجزائر عن إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى محاولة احتواء الأزمة الليبية من خلال عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات الرامية إلى تقريب وجهات النظر بين مختلف الفصائل الليبية المتصـــارعة، من أجل ايجاد حل توافقي يرضـــي جميع الأطراف خاصـــة بعد ســـقوط نظام معمر القذافي، فالمعروف عن الدبلوماســـية الجزائرية هو أنها تدعو دائما إلى التحرك الجماعي وأســـلوب التعاون الدولي في حل الأزمات بالطرق السلمية رافضة بذلك كل أشكال التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول.

لقد أدركت الجزائر أن الأزمة الليبية لا تعد أزمة داخلية مرتبطة بإسقاط نظام معمر القذافي وإنما تتجاوز ذلك لتشكل تهديدا مباشرا على الأمن الوطني الجزائري، وذلك عملت على انتهاج العديد من الاستراتيجيات وإتباع

جملة من التدابير لمحاربة تلك التهديدات المتمخضـــة عن الأزمة الليبية، فقد دعت دول الجوار على تكثيف قدراتها الأمنية على الحدود المشـتركة مع ليبيا لمواجهة خطر انتقال هذه التهديدات الأمنية إليها، إضـافة إلى تفعيل دور المنظمات الإقليمية في حل الأزمة الليبية، زيادة على ذلك فقد قامت الجزائر بعمل تنســـيق أمني بين دول الجوار لمواجهة التحديات حيث تم إنشـاء لجنة أركان العمليات المشـتركة التي يقع مقرها بتمنراسـت ثم إنشـاء وحدة الاندماج والاتصـال الذي يعتبر الجهاز الاسـتخباراتي لهذه الهيئة، هذا بالإضـافة إلى تفعيل دبلوماسية الحوار وحسن الجيرة التي تمخضت عنها عقد العديد من اللقاءات مع مسؤولي كل من تونس وليبيا إلى جانب دول الساحل الأفريقي[9].

كما لا تزال الجزائر اليوم تعمل على لعب الدور المنوط بها من أجل ايجاد حلول سلمية للأزمة الليبية المبنية على ضـرورة مشـاركة كامل الفصـائل الليبية المتصـارعة والجلوس على طاولة الحوار من أجل ايجاد سـبل كفيلة بحل الأزمة وإعادة بناء الدولة الليبية على أســـاس قانوني وديمقراطي تشـــارك فيه كل المكونات الاجتماعية في ليبيا، حيث دعت الجزائر في أكثر من مرة وفي كل المحافل الدولية أن الحل في ليبيا لا يمكن إلا أن يكون ليبيا خالصـا، وهو ما تؤكده الجزائر اليوم خاصـة مع الجولات الأخيرة التي يقوم بها الزير المنتدب المكلف بالشـؤون الأفريقية والمغاربية " عبد القادر مسـاهل" والتي زار فيها أغلب المناطق الليبية من أجل تقريب وجهات النظر داخل الفرقاء الليبيين.

الخاتمة.

عرفت منظومة الأمن الوطني الجزائري جملة من التحديات والتهديدات نتيجة التعقيدات الأمنية التي أنتجتها الأزمة الليبية، بسـبب بيئة عدم الاسـتقرار الأمني التي أصـبحت تميز المشـهد الليبي مما أدى إلى زيادة حدة مختلف التهديدات الأمنية والمخاطر والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا على الأمن الوطني الجزائري، نتيجة تفاقم مخاطر إنتشـــار الجماعات الإرهابية المتطرفة، وجماعات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشـــرعية وما تحمله من مخاطر إنتشار الأمراض المتنقلة والآفات الاجتماعية والاقتصـادية، وهو ما شكل عبئا على الدولة الجزائرية من خلال زيادة إنفاقاتها العســـكرية من اجل تأمين حدودها مع ليبيا في مواجهة التهديدات القادمة منها، أما على المستوى السياسي والدبلوماسي فقد سعت الجزائر ومنذ البداية على ايجاد حلول سلمية توافقية للأزمة الليبية ورافضـــة للتدخلات الخارجية باعتبارها تســـاهم في تفاقم الوضـــع وتعقد الأزمة أكثر، وهو ما جسدته الدبلوماسية الجزائرية من خلال عقدها وإحتضانها للعديد من اللقاءات التشاورية التي جمعت بين دول جوار ليبيـا من اجـل ايجـاد الحلول، أو تلـك التي دارت بين أطراف النزاع الليبي لتقريـب وجهـات النظر والمصالح بينهم.

وفي في الختام يمكن القول بأن المبادئ التي تقوم عليها السـياسـة الخارجية الجزائرية ولا سـيما تلك المتعلقة بعدم التدخل الخارجي في الشـــؤون الداخلية للدول شـــكلت الوجه الأبرز الذي طغى على المقاربة الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية، والتي عملت في مختلف مراحلها على الدعوة إلى حل الأزمة بالطرق الســـلمية وعدم التدخل الخارجي في ليبيا.

قائمة الهوامش:

[1] - منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي، ماجستير: جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص.32.

[2] - منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006- 2011، دكتوراه ، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013/2012، ص436.

[3] - منى حسين عبيد، أبعاد النظام السياسي في ليبيا، **مجلة دراسات دولية**، العدد 51، ص ص 31- 52.

[4] - لخضاري، مرجع سابق، ص. 432.

[5] - المرجع نفسه، ص 434.

[6] - منقول من وكالة رويترز بتاريخ: 27 سبتمبر 2011.

[7] -Jan maessen, the Libyan Intervention, Triumph and downfall of the Responsibility to protect in one, master thesis department of political science, Leiden universite, june 2012, p.120.

[8] - تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ: 06 ماي 2011، **نقلا عن** :www.aps.dz.

[9] - يحي زوبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، مركز الجزيرة للدراسات.